CD/PV.1030
29 June 2006

ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الثلاثين بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف
يوم الخميس، ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٢٠

الرئيس: السيد عثمان كمارا (السنغال)

(A) GE.06-62551 301107 031207

الرئـــيس (تكلَّم بالفرنسية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٠٣٠ لمؤتمر نزع السلاح. لقد علمنا مؤخـــراً بـــبالغ الأسى والحزن بجريمة القتل الشنيعة التي راح ضحيتها أربعة دبلوماسيين روس كانوا قد احتجزوا رهائن في العراق هذا الشهر. وليس هناك ما يمكن أن يبرر أعمالاً بهذه البشاعة وينبغي إدانتها بشدة. وباسم مؤتمر نزع السلاح وباسمي الشخصي، أعرب عن أخلص تعازينا للأسر المفجوعة وللحكومة الروسية وشعبها.

وجرياً على العادة التي كرسها من سبقوني في رئاسة المؤتمر، ستخصص هذه الجلسة لإجراء مناقشة عامة تتناول جميع المسائل المتعلقة بأعمال مؤتمر نزع السلاح. وتسجل في قائمة المتكلمين لهذا اليوم سعادة السيد فالي فونروج وسعادة السفير دورو - رومولوس كوستيا من رومانيا وسعادة السفيرة ماري ويلان. ولكن أود قبل فتح باب المناقشة العامة، إبداء بعض الملاحظات التمهيدية بما أن السنغال يتولى رئاسة مؤتمر نزع السلاح.

ولـــلمرة الثانـــية مـــنذ عام ١٩٩٧، يتولى السنغال اليوم، ممثلاً في شخصي المتواضع، رئاسة مؤتمر نزع الســـلاح. وأول كلمة أود توجيهها إلى هذه الهيئة الموقرة هي إشادة بلدي بها وبرسالتها المقدسة من أجل تحقيق الأمن الدولي الذي هو سبب وجودها.

وأود اغتـــنام هـــذه الفرصة للترحيب بالجهود التي بذلها الرؤساء الأربعة الذين سبقوني، لا سيما السفير زدزيسلاف راباكي من بولندا، صاحب مبادرة الرؤساء الستة، لتمكين مؤتمر نزع السلاح من المضي قدماً في سعيه المتواصـــل إلى وضـــع برنامج عمل. وقد لمست نفس إرادة التعاون لدى جميع الزملاء الذين قدموا إلي النصائح والاقتراحات، بناء على طلبي أو من تلقاء أنفسهم. وأود أن أعرب لهم عن امتناني، كما أود أن أشكر الأمين العام للمؤتمر، السيد سيرغي أوردزونيكيدز، ونائبه، السيد تيم كوغلي، وكل أعضاء الأمانة على تعاونهم الفعال لدى أدائي لمهام منصبي.

ولـــدى اضطلاعي برئاسة مؤتمر نزع السلاح، أجد لزاماً علي، بادئ ذي بدء، أن أوجه إلى جميع الأمم الممثَّلة هنا وإلى جميع الأمم التي تشاطر السنغال نفس القيم رسالة السنغال التي تحمل معاني النوايا الحسنة، ويواصل بلـــدي بعزم، في أفريقيا وفي باقي أنحاء العالم سياسة تسترشد بمُثل السلام والتضامن والتعاون وتعود بالنفع على جميع شركائه. وبمناسبة الاحتفال بالسنة الجديدة، أكد فخامة السيد عبد الله واد رئيس الدولة، في خطابه إلى الأمة نفس الرسالة بالعبارات التالية للتعبير عن إرادة السنغاليين الراسخة:

"... لن أدخر جهداً لتعزيز العلاقات الأخوية وحسن الجوار مع بلدان المنطقة دون الإقليمية التي نعـــيش فـــيها. وعلينا في الوقت نفسه أن نكثف جهودنا لتحقيق التكامل على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي وصون السلام بتسوية النزاعات بالسبل السلمية وتعزيز الديمقراطية في أفريقيا. ومشاركتنا في مختلف مبادرات السلام في القارة - بما فيها بإرسال قوات عازلة - إنما تعكس التزامنا التام بالعمل من أجل السلام. وتصديق بلدنا على معاهدة إنشاء الاتحاد الأفريقي يؤكد مراهنتنا الإيجابية على أفريقيا - أي على أفريقيا مستقرة وقوية بمواردها البشرية وثرواتها الطبيعية الهائلة، وأفريقيا موحدة في تنوعها، من أجل مواجهة تحديات الألفية الثالثة بنجاح. وفي زمن العولمة وزيادة علاقات التداخل التي تقتضيها "القرية العالمـــية"، ستظل دبلوماسيتنا متمسكة بالـــمُثل العليا للأمم المتحدة من أجل انتصار الكرامة الإنسانية والعدالـــة، والحفاظ على السلم والأمن، وتوفير ظروف معيشية أفضل في جو من حرية أفسح ومن أجل

الاعـــتدال وروح التوافق بين الشعوب والأمم. إن التضامن والأمن والحرية هي بالفعل المشاعل التي تنير درب سياســـتنا الخارجية، في كفاحنا من أجل التنمية، لكي يظل السنغال منتصراً إلى الأبد، رافعاً لواءه عالياً بين أمم العالم".

وقناعتي هي أن شهادة من هذا القبيل لا يمكن أن تجد لها صدى أفضل من هذا المحفل الذي تتمثل مهمته في تحقـــيق تطلعات المجتمع الدولي المشروعة للأمن وذلك بحمايته من المخاطر التي تتهدده اليوم، سواء فيما يتعلق بالانتشار النووي أو بالإرهاب. والسنغال والذي يكافح من أجل إزالة جميع أسلحة الدمار الشامل، لا يزال يؤمن بفائدة مؤتمر نزع السلاح باعتباره الهيئة المتعددة الأطراف الوحيدة للتفاوض بشأن نزع السلاح، والذي يكتسي أهمية بالغة في السياق الدولي الراهن، وقد أثبت فعاليته في الماضي. وإذا كان المؤتمر يبدو الآن في مفترق الطرق، فإن ذلك يرجع بالتحديد إلى تحولات النظام الدولي وموجة التجديد العميقة التي تجتاح الآن كل مكان ولا تستثني مـــنظومة الأمم المتحدة. والمأزق الذي يعانيه والذي تسعى عقول لامعة، اليوم كما في الأمس، إلى الخروج منه، يشـــكل تحديـــاً لتصوراتنا ويسائل ضمائرنا بصفتنا أفراداً وممثلين للدول الأعضاء على السواء. وبعيداً عن إلقاء مواعظ لا محل لها هنا، أظل مقتنعاً بأن ليس أمام مؤتمر نزع السلاح، بديل آخر من منطلق العقل وروح التطلع، سوى إثبات نفسه بوصفه الجهة المتعددة الأطراف الممتازة للتفاوض في مجالات نزع السلاح.

ويعلـــن الســـنغال، وهو بلد لا يملك أسلحة نووية وطرف في جميع المعاهدات والاتفاقيات في مجال نزع السلاح، دون إغفال معاهدة بيلندابا التي تنص على أن أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية، وقد وصلت الآن إلى مرحلة التصديق النهائية على الصعيد المحلي، عن استعداده لدعم كل مبادرة ترمي إلى تعزيز نظام عدم الانتشار النووي. ويرى السنغال في هذا الصدد أن من شأن صك دولي ملزم قانوناً يتعلق بضمانات الأمن السلبية لفائدة الدول غير الحائزة لأسلحة نووية أن يعيد لمعاهدة عدم الانتشار النووي سلطتها.

وبلدي الذي يدعم مبادرة السفراء الخمسة يرحب بالنقاشات المواضيعية المنظمة والمثمرة التي أجراها المؤتمر هـــذه الســـنة، بفضـــل مبادرة الرؤساء الستة، سواء فيما يتعلق بنزع السلاح النووي أو معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وبينت هذه المبادرة جدواها المحتملة وألقت الضوء على الفوائد التي يمكن جنيها من إجراء حوار معمق بين الأعضاء ومن وجود رابطة فكرية بين الخبراء وأهل السياسة.

وعَـــوْدة إلى مبادرة الرؤساء الستة، أظن أن هذه المبادرة الجيدة، التي تُبدد الشواغل المتعلقة باستمرارية أنشطة المؤتمر واتساقها خلال سنة ٢٠٠٦، تنبني أساساً على الدعم الذي قدمه الأعضاء، وهو ما يعكس الإرادة الحقيقية للمضي قدماً من أجل التوصل إلى برنامج عمل واستعادة الثقة التي لا غنى عنها والتي لا يمكن التفاوض بدونها. وأعتزم الاسترشاد بنفس هذه الروح خلال فترة رئاستي.

وكما تعلمون، سنتناول مرة أخرى، خلال فترة رئاسة السنغال، مسألتين مهمتين ومدرجتين في جدول أعمـــال المؤتمـــر، وهما: الترتيبات الدولية الفعالة لتأمين الدول غير الحائزة لأسلحة نووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها (البند ٤)؛ والبرنامج الشامل لنزع السلاح (البند ٦). وفي هذا الإطار، قدمت لحضـــراتكم في ٢١ حزيران/يونيه الجاري جدولاً زمنياً للأنشطة التي تشمل عقد جلسات رسمية وغير رسمية يوم الخمـــيس ٣ آب/أغسطس ويوم الثلاثاء ٨ آب/أغسطس بشأن البند ٤ من جهة، ويوم ١٠ آب/أغسطس بشأن

البند ٦ من جهة أخرى. وأعتزم تشجيعكم على استقدام خبراء من عواصمكم إن ارتأيتم حضورهم مفيداً؛ ومن المرجح أن يكونوا خبراء في القانون لأن لضمانات الأمن السلبية طابعاً سياسياً أكثر منه تقنياً.

ولا أزال أعتزم التشجيع على تنظيم مناقشات معمقة حرصاً على تحقيق توازن بين المواضيع التي تناولها الرؤساء المختلفون في إطار مبادرة الرؤساء الستة. وستتاح الفرصة بطبيعة الحال لإجراء مناقشة عامة، لا سيما أثناء الجلسة العامة الرسمية المقرر عقدها يوم الثلاثاء ١٥ آب/أغسطس. ولا زلت على استعداد لتقبل جميع الاقتراحات وأضع نفسي تحت تصرفكم لإجراء مشاورات ثنائية فضلاً عن المشاورات الرئاسية الأسبوعية التي أجريها مع منسقي المجموعات الإقليمية والممثل الدائم للصين.

وأود الآن مناشدتكم جميعاً المشاركة بنشاط وبطريقة بناءة في المناقشات المقرر إجراؤها وقت انعقاد جلساتنا في شهر آب/أغسطس. ولبرمجة أعمالنا على نحو سليم، أرجو أن تتسجلوا في وقت مبكر لدى الأمانة للمناقشات المختلفة.

وحتى يتسنى للوفود زيادة الاستعداد للجلسات القادمة، طلبت إلى الأمانة أن تعد قائمتين بالوثائق الموجودة عن ضمانات الأمن السلبية وعن البرنامج الشامل لنزع السلاح. ومن المفترض أن تكون هاتان القائمتان متوافرتين أثناء الاستراحة الصيفية.

ومما يشهد على الاهتمام المتواصل الذي يثيره مؤتمر نزع السلاح طلب حوالي ٣٠ دولة كل سنة المشاركة في أعمالنا بصفة مراقب والعدد الكبير من الشخصيات المرموقة التي نستقبلها بانتظام هنا في هذا المؤتمر. وبلغ هذا الاهتمام ذروته بالزيارة الأخيرة التي قام بها الأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان. ولا يزال صدى كلماته الختامية في مسامعي: "إذا توافرت لمؤتمر نزع السلاح الإرادة السياسية، لأمكنه استعادة سلطته السابقة ولحقق نتائج ملموسة من شأنها تحويل مجرى التاريخ". ولنتعاون جميعاً على تحقيق هذه الأمنية.

وأعطي الكلمة الآن لممثلة رومانيا، السيدة أنكا إيلينا جوركان.

السيدة جوركان (رومانيا) (تكلمت بالإنكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي بأن أتحدث باسم السفير دورو - رومولوس كوستيا، الذي يشارك في اجتماع آخر منذ الصباح الباكر.

وأود أن أهنئكم في بداية فترة ولايتكم على توليكم هذا المنصب المهم، وأن أؤكد لكم أيضاً دعم وفد بلدي الكامل لدى اضطلاعكم بمهامكم. ويقدر وفد رومانيا حق التقدير الفرصة التي تتيحونها لنا اليوم لإجراء مناقشة عامة، خاصة وأننا نختتم بذلك الجزء الثاني من دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠٠٦. وأود اغتنام هذه الفرصة لإبداء بعض الملاحظات بإيجاز بشأن الأحداث والنقاشات التي جرت مؤخراً فيما أصبحنا نسميه "بالعالم الخارجي" وتأثيرها الحتمي على نشاط مؤتمر نزع السلاح.

لقد حذر المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في كلمة ألقاها أمام مؤتمر لنزع السلاح النووي عقد في برلين في بداية هذا الأسبوع، من وجود تهديد حقيقي من لجوء جماعات إرهابية إلى استخدام أسلحة نووية. فقال الدكتور محمد البرادعي "يساورنا القلق إزاء حيازة جماعات دون وطنية وجماعات متطرفة أسلحة نووية.

وهـــذا كـــابوس لأنها ستستعملها". كما قال إنه عقب هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر على الولايات المـــتحدة، أصـــبح المتطرفون يمتلكون وسائل أكثر تطوراً ويسعون إلى وضع أيديهم على الأسلحة النووية: "لقد لاحظنا اهتمام هذه الجماعات بحيازة أسلحة نووية".

وكما أبلغنا ممثل النرويج الموقر، فقد شارك ١٣٠ ممثلاً عن ٤٥ بلداً في أوسلو الأسبوع الماضي في ندوة دولية عن تقليص استعمال اليورانيوم العالي التخصيب إلى أدنى حد في القطاع النووي المدني بوصفه تدبيراً للحد من خطر الإرهاب النووي، وتحويل المفاعلات النووية، بوصفه بعداً مهماً في نزع السلاح النووي.

وربما أصبنا بالدهشة إذا اطلعنا على الجدول الزمني الذي يبين تواتر انعقاد هذه الاجتماعات الدولية التي تتناول مواضيع لها صلة مباشرة أو غير مباشرة بالقضايا المدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح. فلا يكاد يمر يوم دون أن يكون هناك خبر عن التهديد الحالي الذي يمثله إمكان حصول الإرهابيين على أسلحة الدمار الشامل، لا سيما الأسلحة النووية.

وفي الوقت نفسه، ينبغي لنا أن نولي الاهتمام اللازم للاستنتاجات والتوصيات المنبثقة عن هذه النقاشات. فبخصـــوص هذه التوصيات، أعتقد أنه يجدر أخذها في الحسبان في نشاطنا. وقد بدأت بعض الوفود ذلك بالفعل فيما يخص المقترحات التي قدمتها اللجنة المعنية بأسلحة الدمار الشامل التي يرأسها الدكتور هانس بليكس في بداية هذا الشهر. وبعد تمحيص النظر في التقرير، لاحظنا أن نصف التوصيات البالغ عددها ٦٠ توصية يتعلق بالميدان الـــنووي - ابتداء من تنظيم الأسلحة النووية وانتهاء بحظرها. وهنا أيضاً، تتناول سبْع منها المواد الانشطارية إذ تحـــدد التوصية ٢٦ أنه "ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يفتتح على الفور المفاوضات المتأخرة من أجل التوصل إلى معـــاهدة بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية لصنع الأسلحة بدون شروط مسبقة. وينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن ينشـــئ، قـــبل إجـــراء تلـــك المفاوضات أو أثناءها على الأقل، فريقاً للخبراء العلميين لفحص الجوانب التقنية للمعاهدة". وأرى أن من واجبنا الاستفادة من هذه الأفكار بأكبر فعالية ممكنة. وإنني مقتنعة عن أن انفتاح المؤتمر على "وقائع العالم الخارجي" يجب أن يصبح جزءاً من الفكر الإبداعي الذي نحتاج إليه بشدة في مساعينا.

وأود كذلك اغتنام هذه الفرصة للإشادة بالأمين العام للأمم المتحدة الذي خصص جزءاً من وقته لإلقاء كـــلمة أمام المؤتمر في ٢١ حزيران/يونيه، وهو ما يشير إلى دعمه الكبير وتوجيهه لنشاط المحفل المتعدد الأطراف الوحيد المعني بمفاوضات نزع السلاح. واسمحوا لي بأن أذكّر بأنه أشار هو أيضاً إلى خطر حيازة جهات فاعلة من غـــير الدول وسائل القيام بأعمال إرهابية نووية، وأن لدينا، في جملة مقترحات أخرى، "عناصر صك جديد من نوعه لوقف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة".

وتؤيد رومانيا البيانات التي أدلت بها الرئاسة النمساوية للاتحاد الأوروبي في ٣٠ آذار/مارس و٢٢ أيار/مايو والتي جاء فيها أن "الاتحاد الأوروبي يعطي الأولوية الصريحة، في مؤتمر نزع السلاح، للمفاوضات بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية من أجل صنع أسلحة نووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية بوصفها وسيلة لتعزيز نزع الســـلاح وعـــدم الانتشار النووي. وندعو مجدداً إلى الشروع فوراً في إجراء مفاوضات والتبكير بإبرام معاهدة غير تمـــيزية وقابلـــة للتطبيق على الصعيد العالمي تحظر إنتاج المواد الانشطارية لصنع أسلحة نووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، دون شروط مسبقة، ومع مراعاة تقرير المنسق الخاص وولاية للجنة مخصصة واردة فيه".

ومـــع تسليم كل منا بأن إجراء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية لن يكون بالأمر السهل نظراً إلى تعدد وجهات النظر التي لا تزال متفاوتة بشأن قضايا من قبيل النطاق والتحقق، فإن علينا أن نقر أيضاً بأن هذا هو بالضبط سبب العملية التفاوضية، ولن تحل أي مشكلة دون الشروع في إجرائها.

ووفـــد رومانيا على أتم الاستعداد لإبداء موقفه الوطني بمزيد من الوضوح خلال المفاوضات بشأن وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية التي نأمل أن تبدأ في العاجل قبل الآجل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثلة رومانيا على بيانها وعلى كلماتها الرقيقة التي وجهتها إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة إلى السفيرة السيدة ماري ويلان.

السيدة ويلان (آيرلندا) (تكلمت بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أود تهنئتكم على توليكم رئاسة المؤتمـــر. ونظراً إلى خبرتكم الدبلوماسية الواسعة، فليس لدي أي شك في أنكم ستؤمنون إجراء مناقشات مثمرة وتحقيق نتائج في الأسابيع القادمة. وأود كذلك أن أضم صوت وفد بلدي إلى عبارات التعزية التي وجهتموها إلى الاتحاد الروسي بشأن الخسائر المأساوية في الأرواح التي تكبدها.

وسأتناول اليوم في بياني واحدة من القضايا التي أحالها الرؤساء الستة هذا العام إلى أصدقاء الرئيس بغية تيسير عملهم وأهداف المؤتمر.

وفي ١ حزيران/يونيه، قد رئيس المؤتمر حينذاك تقرير منتصف الفترة بشأن عمل أصدقاء الرئيس. وليس لـــدي علم بالطريقة التي ينوي الأصدقاء المضي بعملهم قدماً. ومع ذلك، وتيسيراً لعملهم ومساعدتهم، قرر وفد بلدي أن يبدي في الأسابيع القادمة وجهة نظره في القضايا التي كلفوا بها. وسأتناول اليوم موضوع مشاركة المجتمع المدني في أعمال مؤتمر نزع السلاح.

لقـــد كان عنوان الورقة غير الرسمية التي قدمها السفير لوشتشينين في الأول من حزيران/يونيه هو "تقرير منتصـــف الفـــترة بشـــأن اســـتنتاجات أصدقاء الرؤساء". ومن المفيد أن يخبرنا الأصدقاء كيف وصلوا إلى هذه الاستنتاجات، لا سيما ما يتعلق منها بالفقرات ١٥ و١٦ و١٧ من الورقة غير الرسمية.

وقد أثار عجز مؤتمر نزع السلاح عن تحديد علاقة مناسبة مع المجتمع المدني قلق العديد من الوفود، بما فيها وفـــد بلـــدي، لمدة غير يسيرة. ففي كلمة ألقاها وزير الخارجية الآيرلندي على المؤتمر في ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٤، اقترح أن يفكر المؤتمر في وجاهة أساليب عمله في عالم اليوم. وقال إنه لا يستسيغ كيف يمكن لهيئة مكلفة بولاية تكتسي هذه الأهمية بالنسبة إلى البشرية وتمولها الأمم المتحدة أن تستمر في استبعاد المجتمع المدني فعلياً من أن يقوم بدور جاد في مداولاتها.

وقد سبق أن قدم سفير سري لانكا لدى مؤتمر نزع السلاح تقريراً في أيار/مايو ٢٠٠٢ عن المشاورات غير الرسمية التي أجراها بخصوص تحسين سير عمل المؤتمر وفعاليته. وقد أشار في هذا التقرير إلى ما يلي:

"ليس من الطبيعي أن يظل مؤتمر نزع السلاح مغلقاً في وجه المجتمع المدني، في حين أن منتديات دولية أخرى ... تسمح للمنظمات غير الحكومية بالمشاركة في اجتماعاتها ... ويمكن للمؤتمر أن يعقد جلسة خاصة أو أكثر بكامل هيئته ليتسنى للمنظمات غير الحكومية إبداء آرائها وتقديم مساهماتها. وتتماشى هذه الطريقة مع الممارسة المتبعة في اللجان التحضيرية لمعاهدة عدم الانتشار وفي المؤتمرات وغيرها من المؤتمرات الحكومية الدولية".

وأشار تقريره إلى أن مؤتمر نزع السلاح يظل محفل نزع السلاح الرئيسي الوحيد الذي لا تشترك فيه المنظمات غير الحكومية.

وفي أثناء الرئاسة الآيرلندية للمؤتمر في آذار/مارس ٢٠٠٣، سعينا إلى معالجة هذا الخلل. وبصفتي رئيساً، التمست المشورة من المستشار القانوني للأمم المتحدة وحصلت عليها بخصوص مسألة مشاركة المجتمع المدني في مؤتمر نزع السلاح وأُبلغت - وستسجل الأمانة ذلك - بأنه لا شيء في النظام الداخلي يحظر على المؤتمر دعوة المنظمات غير الحكومية إلى اجتماعاته.

واستشرت الوفود على نطاق واسع في هذا الأمر ثم كتبت إلى منسقي المجموعات الإقليمية مقدماً الخيارات التي يمكن الأخذ بها للنهوض بمركز المنظمات غير الحكومية. ولم تكن هذه الخيارات مفرطة في الطموح، وكانت تستند إلى مشاورات موسعة كنت قد أجريتها.

ووضعت الخيارات التالية: يدعو المؤتمر سنوياً منظمات غير حكومية لإلقاء بيان في جلسة أو جلستين عامتين. والخيار الثاني هو دعوة المنظمات غير الحكومية إلى إلقاء بيان في اجتماع غير رسمي أو اثنين سنوياً. والخيار الثالث هو توفير فرصة للوفود لدى المؤتمر والمنظمات غير الحكومية لكي تلتقي في إطار غير الجلسات العامة والاجتماعات غير الرسمية.

وقد اقترحت أن يكون أي ترتيب جديد لفترة أولية مدتها سنة ثم يعاد النظر فيه.

ولم يحصل أي من هذه الخيارات المتواضعة على توافق في الآراء في عام ٢٠٠٣. ولكن المشعل انتقل إلى رؤساء مؤتمر نزع السلاح المتعاقبين، لا سيما إسرائيل وكينيا. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، اعتمد مؤتمر نزع السلاح قراره الوحيد منذ عدة سنوات، وهو تخصيص جلسة عامة واحدة غير رسمية لكل دورة سنوية للمنظمات غير الحكومية عند اعتماد المؤتمر برنامج عمل. فكما نعلم، لا يوجد برنامج عمل بعد، وإن كان يمكن القول إن المؤتمر لا يؤدي عمله بفعالية أكبر منذ عام ٢٠٠٦، وربما استُحسن أن ننظر مجدداً في كيفية وضع ذلك القرار موضع التنفيذ بطريقة ملموسة.

وما الذي يمكننا فعله للمضي بالقضية قدماً في المؤتمر؟ لقد سمعنا في شباط/فبراير وآذار/مارس عدداً كبيراً من الوفود - وأعتقد في الواقع أنها كانت أغلبية الوفود - التي أثارت قضية زيادة مشاركة المنظمات غير الحكومية في أعمال المؤتمر. ولاحظنا مؤخراً أن أوساط المنظمات غير الحكومية مستعدة لاستعمال جانب من جوانب قرار عام ٢٠٠٤، وذلك بإتاحة منشورات تتعلق بأعمال المؤتمر خارج القاعة.

ويعتقد وفد بلدي أننا سنرى حدوث قدر من التقدم المشجع في هذا المجال في عام ٢٠٠٦ بفضل مشاركة أصدقاء الرئيس الفعالة. والغرض من تدخلي هو تشجيع الأصدقاء على انتهاج نهج أكثر فعالية بشأن المهمة التي أوكلت إليهم في هذا الصدد. وسيسعد وفد بلدي بلقائهم لاستكشاف طريقة القيام بذلك والانضمام إلى أي مشاورات قد يعتزمون إجراءها في هذا الشأن.

الرئيس (تكلَّم بالفرنسية): أشكر ممثلة آيرلندا على بيانها وعلى كلماتها الرقيقة الموجهة إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن إلى ممثل الأرجنتين، السيد مارسيلو فالي فونروج.

السيد مارسيلو فالي فونروج (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): سيدي الرئيس، يهنئكم هذا الوفد على توليكم رئاسة هذا المحفل ويؤكد لكم دعمه وأنتم توجهون عملنا.

واسمحوا لي بأن أقدم هذه التعليقات العامة عن ضمانات الأمن السلبية، بوصفها نهجاً أولياً لإجراء مناقشات منظمة بخصوص نطاق ومحتوى هذا البند الرابع من جدول الأعمال الذي سنتناوله بمزيد من المناقشات في ٣ آب/أغسطس.

واسمحوا لي بأن أبدأ بالقول إن معاهدة عدم الانتشار النووي أو البروتوكول الملحق بها سيكونان بالنسبة إلينا أنسب إطارين لمواصلة المفاوضات من أجل وضع صك متعدد الأطراف ملزم قانوناً بشأن ضمانات الأمن السلبية، مع مراعاة أن القوى النووية الخمس يجب أن تؤمّن التقيد التام والفعلي بهذه التدابير والترتيبات، تماشياً مع أحكام ذلك الصك، أن معاهدة عدم الانتشار النووي، وهو أساس نظام عدم الانتشار.

وليس لدى وفد بلدنا أي اعتراض على أن يشمل برنامج عمل المؤتمر النظر في ضمانات الأمن السلبية.

ورحبت الأرجنتين بالموقف المشترك الذي تبناه مجلس الاتحاد الأوروبي، لا سيما وأن اثنتين من الدول الأعضاء فيه دولتان حائزتان لأسلحة نووية. ودعا الاتحاد الدول الحائزة لأسلحة نووية إلى إعادة "التأكيد على ضمانات الأمن القائمة التي ورد ذكرها في قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٩٨٤(١٩٩٥) وإلى التوقيع والتصديق على البروتوكولات المتعلقة بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية، ... مع الاعتراف بأن ضمانات الأمن القائمة على أساس المعاهدة متاحة لهذه المناطق".

وباختصار، لا يمكن لهذا الوفد أن يفوت هذه الفرصة دون تذكير القوى النووية بالنداء إلى سحب أو إعادة النظر في الإعلانات التي قدمتها وقت الانضمام إلى البروتوكولين الملحقين بمعاهدة تلاتيلولكو بشأن جعل منطقة أمريكا اللاتينية خالية من الأسلحة النووية.

ولا بد من أن تُستبعد تماماً فكرة الرد بأسلحة نووية على هجوم بأسلحة تقليدية بحجة الدفاع عن النفس. ولا فائدة من الإصرار على نظريات منافية للعقل والقانون سوى دعم مواقف الذين يعززون جهراً أو سراً سياسات الانتشار النووي. وعليه، قامت الأرجنتين، في إطار الأمم المتحدة، بحث الدول الحائزة لأسلحة نووية على تقديم المزيد من الضمانات الفعلية للدول غير الحائزة لأسلحة نووية بأنها لن تستعملها ضد تلك الدول أو تهدد باستعمالها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل الأرجنتين على بيانه وعلى كلماته الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة. لقد فرغنا الآن من قائمة المتكلمين لهذا اليوم. وأعطي الكلمة إلى وفد الاتحاد الروسي.

السيد فاسيليف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): سيدي الرئيس، أود الترحيب بكم في هذا المنصب الرفيع وأتمنى لكم النجاح وأؤكد لكم تعاون وفد الاتحاد الروسي ودعمه الكاملين.

وأود بادئ ذي بدء أن أشكركم والوفود الموقرة على عبارات التعزية التي أدليتم بها بشأن مقتل موظفي السفارة الروسية في العراق على يد إرهابيين. وسننقلها إلى أسر الضحايا وإلى الحكومة الروسية. وتضمن البيان الرسمي الذي صدر عن وزارة الشؤون الخارجية للاتحاد الروسي في هذا الصدد المقطع التالي بوجه خاص:

"لقد حدث ما لا يعوَّض رغم جميع التدابير المتخذة للإفراج عن مواطنينا. وأياً كانت الشعارات والبواعث الدينية يجوز أن يكون الإرهابيون قد تذرعوا بها، فإنهم وحوش لا شرف لهم ولا ضمير ولا إيمان. ونطلب من القيادة العراقية والقيادة العليا للقوات المتعددة الجنسيات بذل قصارى جهدهما حتى لا يفلت أحد ممن شاركوا في الجريمة بحق مواطنينا من العقاب العادل. وتقع على قوات التحالف مسؤولية توفير الأمن في العراق، بما في ذلك حماية البعثات الدبلوماسية الأجنبية وموظفيها. وقد اتصلنا مراراً وتكراراً بقيادة القوات العسكرية الأجنبية وشددنا على أن تتخذ التدابير اللازمة. وفي هذه اللحظة الحرجة، لا بد من الاعتراف بأن العراق أصبح ميداناً للأعمال الإرهابية التي تتسبب لا فحسب في معاناة الممثلين الأجانب، بل وبالدرجة الأولى في معاناة المواطنين العراقيين العاديين. ولمنع حدوث مصائب جديدة، ولكي يعود الاستقرار إلى العراق ويستتب الأمن في هذا البلد، من الضروري تحقيق التآلف والوحدة بين جميع العراقيين بصرف النظر عن انتمائهم العرقي أو الديني. وتدعو الحاجة أيضاً إلى مساعدة دولية جماعية حقيقية للعملية السياسية في العراق. وإلى حد الآن، لم تسفر الخططُ الموضوعة من جانب واحد لتحقيق التسوية السياسية عن تحقيق أية نتائج. وقد تفاقم الوضع في البلاد واستفحل معه تهديد البرآء من الناس".

وأود أن أضيف أننا سمعنا كثيراً في الفترة الأخيرة في هذه القاعة عن مشكلة منع الإرهابيين من حيازة أسلحة الدمار الشامل، ومنظومات الصواريخ المحمولة المضادة للطائرات وغيرها من أنواع الأسلحة. وهذا بالفعل موضوع له أهميته. ولكن ما لا يقل أهمية، عن ذلك، بل قد يتجاوزه هو أننا نحتاج إلى اجتثاث جذور الإرهاب وما يتسبب في إعادة ظهوره.

وأود بهذه المناسبة وأنا ألقي كلمتي أن استرعي مرة أخرى انتباه الوفود الموقرة إلى مسألة أخرى. فخلال الأسبوع الذي كرسه مؤتمر نزع السلاح مؤخراً لمسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، أعربت وفود عديدة عن دعمها للجهود التي نبذلها من أجل تحديث وجهات نظرنا ونهوجنا بشأن تدابير الشفافية الممكنة وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي.

إن الوقت يمر بسرعة. فأعمال اللجنة الأولى في الدورة الحادية والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة على وشك أن تبدأ. ويتضمن قرار الجمعية العامة ٦٦/٦٠ بشأن "تدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء

الخـــارجي" طلباً بأن تبلغ الدول الأعضاء الأمين العام قبل بدء الدورة الحادية والستين بوجهات نظرها في مدى استصواب مواصلة وضع تدابير دولية للشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي من أجل تعزيز السلم والأمن والتعاون الدولي ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وبما أننا سنعلق أعمال مؤتمر نزع السلاح، نود تذكير الوفود الموقرة بذلك الطلب الوارد في القرار ٦٦/٦٠ ودعوتها إلى إرسال المعلومات المناسبة إلى الأمين العام في الوقت المناسب إن رغبت في ذلك.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي، السيد انطون فاسيليف، على بيانه وعلى كلماته الرقيقة الموجهة إلى الرئاسة. وأود الآن إعطاء الكلمة إلى الأمين العام للمؤتمر.

الســـيد أوردزونيكيدزه (الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المـــتحدة) (تكلم بالإنكليزية): لقد استمعنا لتونا إلى الآراء المثيرة جداً للاهتمام والمحددة التي أعربت عنها سفيرة آيرلـــندا بشـــأن مشاكل مشاركة المنظمات غير الحكومية في أعمال مؤتمرنا. وأعتقد أننا جميعاً أعرنا اهتماماً لما كانت تقولـــه لنا، وهو أن هناك فجوة كبيرة بين مؤتمرنا والعديد من الهيئات الأخرى للأمم المتحدة بل هيئات دولية أخرى بشكل عام. وهناك فجوة كبيرة بين هيئاتنا والهيئات الدولية عموماً التي تأخذ آراء المجتمع المدني في الحسبان أكثر فأكثر. ولما كانت آراؤها مفيدة ومنهجية، أود أن أطلب إليها توزيع بيانها خطياً بحيث نستفيد أكثر من آرائها. وآمل أن يبدأ المؤتمر في التفكير بجدية في هذه المسألة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر الأمين العام. أود الآن إعطاء الكلمة إلى سفير نيوزيلندا، السيد دون ماكاي.

السيد ماكاي (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي بأن أضم صوتي إلى من سبقني في تهنئتكم على توليكم هذه المهام وأن أعرب عن ثقتنا في العمل الذي سنقوم به بقيادتكم.

ومـــا أود قولـــه باختصار هو إنني أرحب جداً باقتراح الأمين العام للمؤتمر بخصوص توزيع بيان زميلتنا الآيرلندية الموقرة وأؤيده. فالقضية التي أثارتها مطروحة في الواقع منذ زمن طويل. فقد كانت معروضة على المؤتمر لمـــدة طويلة ومن المهم في نظرنا أن يحذو المؤتمر حذو مؤتمرات أخرى. وأعتقد أن من المسلّم به على نطاق واسع إمكانية قيام المجتمع المدني، في سياقات أخرى، بدور مهم لمساعدة الهيئات في أعمالها. ونرحب تماماً بفرصة دراسة البـــيان الذي أدلت به زميلتنا الآيرلندية ثم مناقشة هذه القضية في المؤتمر بالمزيد من التفصيل. ونؤيد إجراء تبادل آخر للآراء بشأن هذه القضية، وإنما كان لدى بعض الزملاء تحفظات بخصوص مشاركة المجتمع المدني في المؤتمر، فمن المفيد جداً إجراء تبادل صريح للآراء للوقوف على الطريقة التي يمكن بها معالجة وتبديد أوجه القلق المحددة التي قد تنتابهم بحيث يتسنى لنا الحصول على المزيد من المساهمات من المجتمع المدني.

وخلاصـــة القـــول، أعتقد أن مناقشة هذه المسألة في المؤتمر أمر يجدر الاهتمام به تماماً وهو ما ينبغي لنا وضعه في مقدمة اهتماماتنا خلال فترة الدورة التي تجري برئاستكم.

الرئـــيس (تكلم بالفرنسية): أشكر سفير نيوزيلندا على بيانه وعلى كلماته الرقيقة الموجهة إلى الرئاسة. هل هناك وفد يود إلقاء كلمة؟ يبدو أن الأمر ليس كذلك.

لقد تناول تقرير أعده أصدقاء الرئيس هذه المسألة وقُدم إلى المؤتمر. وأعتقد أن للمؤتمر مطلق الحرية لمناقشته هذه المسألة على أساس صيغة قد يعتمدها متى كان ذلك ضرورياً في رأيه. وعليه، أحث أصدقاء الرئيس، بموافقة المؤتمر، على مواصلة المشاورات مع المجموعات الإقليمية، وربما الرجوع إلى الرئاسة التي يمكنها النظر في الترتيبات التي قد يود المؤتمر دراستها لمعالجة هذه المسألة. ولسعادة سفير فرنسا الكلمة.

السيد ريفاسو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): سيدي الرئيس، إننا في لحظة مهمة جداً بالنسبة لوفد بلدي وهي أننا نراكم تتولون الرئاسة. وأود تهنئتكم من صميم قلبي لتوليكم هذا المنصب وتأكيد تعاون وفد بلدي لكم.

إن أحد مكتسبات هذه السنة هو أننا نعمل بشكل تفاعلي؛ ومراعاة لهذه الروح، سيكون ردي تفاعلياً على البيانين اللذين أنصتّ إليهما بكثير من الاهتمام، وهما بيانا زميلتي الآيرلندية وزميلي النيوزيلندي.

ويتمثل أحد أوجه التقدم الذي أحرزه المؤتمر هذه السنة بالتحديد في أننا استطعنا تجاوز النقاشات الإجرائية التي غاص فيها المؤتمر منذ ثماني سنوات وأننا بدأنا نتناول المسائل الجوهرية. ولا بد لنا أن نستمر بهذه الروح. لقد أوكلت لأصدقاء الرئيس ولاية تشمل مجموعة من المواضيع. وهذه المسألة أحد جوانبها، ربما ليست أهمها، لأن لدينا قراراً في الأصل، كما ذكّرت بذلك سفيرة آيرلندا؛ وقبل التفكير في تطورات جديدة ينبغي أن نبدأ من البداية، أي أن نبحث كيفية وضع القرار المعتمد موضع التنفيذ. وهذا القرار يحدد عدداً من الأمور متى تم وضع برنامج عمل.

ويقال لنا إنه ليس هناك برنامج عمل، ولكنني عندما أقرأ النظام الداخلي وعندما أستشير زملائي، أكتشف أن هذه الحجة ليست قائمة بالضرورة. إذ لدينا برنامج أنشطة والنظام الداخلي لمؤتمر نزع السلاح لا ينص بالضرورة على أن يفضي برنامج العمل إلى إنشاء هيئات فرعية. فوفقاً لما تنص عليه قواعد المؤتمر يجوز لبرنامج العمل أن ينص على إنشاء هيئات فرعية. فإذا اتفقنا – ربما السنة القادمة أو هذه السنة، لا أدري – على برنامج أنشطة يعني برنامج عمل وإن كان ذلك أمر مخيب للآمال ولا يتمشى مع ما نتمناه وإذا أعدنا النظر في ممارسة مؤتمر نزع السلام في بداياته في الثمانينات، لوجدنا أن هذا هو المقصود بالفعل. فإذا اتفقنا على أن للمؤتمر برنامج عمل، لحُلت مسألة مساهمة المنظمات غير الحكومية بشكل طبيعي لأنه سيكون لنا قرار يكفي وضعه وقتذاك موضع التنفيذ.

والنتيجة التي أخلص إليها من كل ما تقدم هي أنه لا ينبغي لنا أن نلتهي بالنزاعات الإجرائية التي ستعيدنا إلى نفس الدروب التي كنا نستكشفها منذ ثماني سنوات وربما إلى نفس المآزق التي نعرفها جميعاً تمام المعرفة. ولننظر إلى المستقبل بروح الإبداع والتجديد. وهذا ما دعانا إليه الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة. وأظن أن علينا الآن، بتوجيهكم وبفضل مبادرة الرؤساء الستة التي وضعتموها، التفكير في الدرس الذي يتعين علينا استخلاصه للسنة القادمة. فعلى هذا الأساس أعتقد أنه يمكننا توقع إحراز المزيد من التقدم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل فرنسا على بيانه وعلى كلماته الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة. وأرى أن الوفد الآيرلندي يود أخذ الكلمة. ولك الكلمة سعادة السفيرة.

السـيدة ويلان (آيرلندا) (تكلمت بالإنكليزية): استجابة لطلب الأمين العام للمؤتمر، يسعدني توزيع بياني. ويرجى الصفح عن الأخطاء الطباعية. فقد تساءلت عما إذا كان ينبغي الإدلاء بالبيان اليوم أو عند طباعته كما يجب في آب/أغسطس، وقررت الإدلاء به اليوم. فعذراً على ذلك.

ولقـد كان الغرض من الإدلاء بالبيان في الواقع هو ضمان وقوف أصدقاء الرئيس، الذين يمثلون عنصراً جديداً وممتازاً حظينا به هذه السنة، على آراء الوفود المعنية بالمواضيع المعهود بها إليهم، لأنه عندما أحيلت إليهم، لم يكن الهدف من ذلك، على حد فهمي، عدم اتخاذ أي إجراء، وإنما بذل جهد حقيقي لمعرفة الكيفية التي يمكن بها بلـورة هذه المسائل، وكانت هذه هي مساهمتنا فيها، وكذلك من أجل الشفافية بحيث يكون ما نقوله في المشاورات مع أصدقاء الرئيس هو نفسه ما نقوله في هذه القاعة.

وليُسمح لي بأن أختلف قليلاً مع السفير ريفاسو بشأن ما إذا كانت المسألة إجرائية بحتة. فوفد بلدي يرى أن هذه المسألة تعني مجمل الهيئات المتعددة الأطراف، أي، إن شئتم، دَمقرطة عمليات اتخاذ القرار في منظومة الأمم المتحدة أو في الهيئات التي تمولها هذه المنظومة. فكما هي الحال في مجلس حقوق الإنسان الذي أنشئ مؤخراً، نعتقد أن من المهم للغاية الاستماع إلى صوت المجتمع المدني، ونرى الشيء نفسه بخصوص الهيئات المعنية بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز وتلك المهتمة بالتنمية أو الأمن البشري. ومن هنا، فإن المسألة ليست إجرائية في نظرنا.

على أن هناك مسألة أوافق فيها تماماً ما قالته فرنسا، وهي أننا نعمل هذه السنة – سواء سمينا ذلك برنامج عمل أو جدول أنشطة أو أي شيء آخر – وأن ما نقوم به يشبه برنامج عمل. ونعالج كل هذه القضايا في جدول أعمالنا.

ولقـد شارك المجتمع المدني في الواقع في المناقشات غير الرسمية التي أجريناها لأني لاحظت أن عدداً كبيراً مـن الخبراء الذين شاركوا مثلاً في النقاشات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية يمثلون جزءاً من الوفود بصفة ممثلين لما اعتدنا على اعتباره مجتمعاً مدنياً بالمعنى التقليدي. وألمس الشيء نفسه في الآراء التي يبدونها بصفتهم خبراء بخصوص أنشطة أخرى جرت في هذه القاعة. لذا، أوافق السفير ريفاسو – وهذا ما حاولت قوله في بياني أيضاً – على أنه ربما لزم النظر في ذلك القرار المتخذ في عام ٢٠٠٤ والتساؤل عما إذا كان علينا، هذه السنة، في الوقـت الذي نعمل فيه على ما يشبه برنامج عمل، على حد قول السفير ريفاسو، أن نضع هذا الجانب من قرار عام ٢٠٠٤ موضع التنفيذ بحسن نية، ودعوة المجتمع المدني إلى أخذ الكلمة في إحدى الجلسات. ولا أظن أن ذلك سيلحق ضرراً كبيراً إذا حدث، وربما استُحسن إرجاء النظر في المسألة إلى السنة المقبلة. ومهما يكن من أمر، فإنه ينبغي مناقشة الموضوع.

الرئـيس (تكـلم بالفرنسية): أشكر ممثلة آيرلندا. وأعطي الكلمة إلى ممثل إيطاليا، السيد دي بينيديكتيس.

السـيد دي بينيديكتـيس (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أهنئكم على توليكم الرئاسة. وما أود قولـه لا يعدو تكراراً لما قاله السفير تريزا في جلسة سابقة بخصوص دور أصدقاء الرئيس. ونحن مستعدون لاستشارة الوفود المهتمة، لا سيما بشأن قضية جدول الأعمال لأن هذه هي المهمة التي أسندت إليه.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل إيطاليا على كلماته الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة. هل يوجد أي وفد يرغب في أخذ الكلمة؟ يبدو أن الأمر ليس كذلك.

وقبل رفع الجلسة، التي هي آخر جلسة عامة للجزء الثاني من دورة المؤتمر لعام ٢٠٠٦ أود تشجيع جميع الوفـــود على الاستفادة بأقصى ما يمكن من استراحة فصل الصيف التي تبدأ اليوم للتفكير في نتائج الأعمال التي أنجزها المؤتمر إلى حد الآن. ولدى استئناف أعمالنا في نهاية شهر تموز/يوليه، سنتناول آخر مسألة مما أصبح يعرف باسم المسائل الأربع الأساسية، فضلاً عن البنود المتبقية من جدول الأعمال. وأنا متأكد من أنه ستكون لدينا عند اختتام هذه الأعمال فكرة دقيقة عن حالة دراسة جميع المسائل المدرجة في جدول أعمال المؤتمر والمسائل الأخرى التي تم تناولها في أثناء الدورة.

وإضافة إلى ذلك، أشجعكم على التفكير في الحصيلة النهائية للدورة، أي تقرير المؤتمر إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، لا سيما النتائج المستخلصة من هذه الدورة والتوصيات التي يمكن تقديمها في عام ٢٠٠٧.

وستعقد الجلسة العامة القادمة للمؤتمر يوم الخميس ٣ آب/أغسطس ٢٠٠٦ في الساعة العاشرة صباحاً في هذه القاعة. وتمشياً مع جدولنا الزمني، سنجري خلال هذه الجلسة مناقشة منظمة تتركز على البند ٤ من جدول الأعمال، وهو بعنوان "ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة لأسلحة نووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها. والوفود مدعوة بوجه خاص إلى تناول طبيعة ونطاق هذا البند من جدول الأعمال وإذا اقتضى الأمر ذلك، سيتم بعد هذه الجلسة عقد جلسة عامة أخرى بعد الظهر.

رفعت الجلسة الساعة ١١/١٠

ذ-----